

## "المواطنة والأقليات في موريتانيا"

م.م/علي سعدي عبد الزهرة جبير

كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية-العراق

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2020-12-31	2020-11-10	2020-10-05

### ملخص الدراسة:

موريتانيا بلد عربي يقع في غرب القارة الإفريقية، ويعاني من التمييز الطبقي والعنصري، وتنقسم من ناحية اللغة إلى عرب وبربر واللغات المحلية الزوجية الأفريقية وعامل المشترك بينهم اللغة الفرنسية، ومن ناحية اللون إلى أبيض وأسود، ومن ناحية المجتمع إلى مجموعتين البيضان والزنج، ومن ناحية التقسيم الطبقي إلى أكثر من ست طبقات ولكل طبقة دورها ومهامها في المجتمع مما انعكس على مفهوم المواطنة في الدولة، بالرغم من التشريعات القانونية والنصوص الدستورية التي سنتها الدولة للحفاظ على الوحدة الوطنية، إلا أنها بعيد عن الواقع العملي التطبيقي، ومع ذلك يبقى الإسلام هو العامل المشترك الذي يجمع مكونات المجتمع الموريتاني على اختلاف عملهم وأصلهم وجنسهم وعرقهم.

**الكلمات المفتاحية:** موريتانيا، الأقليات، المواطنة، القانون، المشاركة.

### Abstract:

Mauritania is an Arab country located in the west of the African continent, and suffers from class and racial distinction, and is divided in terms of language into Arabs and Berbers, the local Negro-African languages, and the common factor between them is the French language, and on the one hand the color to black and white, and on the one hand society into two groups of white and black, and in terms of division There are more than six classes, and each class has its role and tasks in society, which is reflected in the concept of citizenship in the state, despite the legal legislation and constitutional texts enacted by the state to preserve national unity, but it is far from the practical and applied reality, yet Islam remains the common factor that It unites the components of Mauritanian society, regardless of their work, origin, gender and race.

**Key words:** Mauritania, minorities, citizenship, law, participation.

## مقدمة:

لا يخلو أي مجتمع في وقتنا الحاضر من التعددية المجتمعية، لاسيما أن التعددية سمة بارزة في عالمنا المعاصر، إذ تتفاخر الدول المتقدمة باندماج الأقليات تحت الراية الوطنية والقائمة على مبدأ المواطنة، إلا أن أغلب دول عالم الجنوب لم تستطع بدمج هذه الأقليات تحت الراية الوطنية، وتكون القوة هي الوسيلة الوحيدة بصهرهم واندماجهم مما خلقت كيانات تكون ولائهم للفئة الضيقة على حساب الوطن، وأن موريتانيا إحدى تلك الدول، إذ يتميز المجتمع الموريتاني على درجة عالية من التعقيد، فهو مجتمع فسيفساء الاختلافات، وكان الاستعمار الفرنسي دور في ذلك إذ عمد الأخير على إحداث فجوة بين أبناء المجتمع عبر فرض حصار ثقافي على البلاد وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي، وقام بإنشاء المدارس الفرنسية لمواجهة التعليم التقليدي الذي كان سائداً آنذاك (المحظرة) المهتمة بالتعليم الإسلامي، كما عمد المستعمر بتقسيم البلاد على أساس الإثنيات لإحداث ثغرة في جدار المقاومة الثقافية، وإنشاء فجوات من شأنها المباعدة بين الموريتانيين، وتمكن من ذلك عبر تمييز بين الموريتانيين (العرب والأسود، والإسلام الأبيض والإسلام الأسود) أي التمييز على أساس اللون بين الموريتاني الأبيض والأسود، وعقب استقلال موريتانيا عن فرنسا، برزت مشكلة ثنائية الهوية والانتماء، وثنائية الأصول العرقية والثقافية للمجتمع الموريتاني، وتحدد العلاقات فيها بين المكونات المختلفة في موريتانيا عبر التاريخ من خلال جدلية التكامل والتصادم، ولا يظهر التوتر بين المجموعات العرقية فحسب وإنما يضاف إليه الصراعات ذات الطابع الطبقي التي تنجم عن التشكيلات الاجتماعية التاريخية والتي تحكمها حدود صارمة، وتنتشر الأقلية الزنجية على امتداد الضفة اليمنى من حوض نهر السنغال، أي في الجزء الجنوبي من موريتانيا، بينما ينتشر العرب في المناطق الصحراوية لأنهم في الأصل بدو، ومع ذلك فبالرغم من الاختلافات بين تلك المجموعات إلا أن الإسلام يعد عامل مشترك لجميع القوميات والعرقيات في موريتانيا، وفيها تلتقي الصحراء والساحل، ويلتقي العرب والزنوج الأفارقة، وبناء على ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة مباحث، تناول المبحث الأول خريطة التنوعات في موريتانيا، أما المبحث الثاني تناول إشكالية المواطنة في موريتانيا، في حين تناول المبحث الثالث البنية القانونية والدستورية للمواطنة في موريتانيا، في حين ناقش المبحث الرابع المواطنة في موريتانيا بين الأسس الدستورية والواقع التطبيقي، أما في المبحث الخامس تطرقنا إلى المشاركة السياسية للأقليات في موريتانيا.

وتكمن أهمية الدراسة في كون أن الأقليات في موريتانيا هي ركيزة أساسية في المجتمع ككل، إلا أن الواقع السياسي والاقتصادي جعل من هذه الأقلية تعاني من ضعف على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي ظهرت الولاءات الضيقة على حساب الولاء للوطن مما انعدم فيها مفهوم المواطنة. ويهدف البحث إلى التعرف على الأقليات في موريتانيا وما هو دورهم في المجتمع من الناحية السياسية، وما هي التشريعات القانونية التي سنتها الدولة للحفاظ على هذا التنوع، وهل ساهمت هذه التشريعات من إبراز مفهوم المواطنة على حساب مفهوم الولاءات الضيقة.

وأن إشكالية البحث تتمحور حول أن الأقليات في موريتانيا لازالت تعيش في حالة تهميش بالرغم من الدور السياسي النسبي التي تمارسه بعد التشريعات القانونية التي سنتها الدولة مما انعكس على مفهوم المواطنة في البلاد.

وتنطلق الفرضية بالرغم من التشريعات القانونية والدستورية التي سنتها الدولة اتجاه الأقليات إلا أنها لا زالت تعاني من التهميش والإقصاء.

واعتمدنا على المنهج النظري والمتمثلة بالمدخلات أي المطالب الأقليات وتحويلها إلى مخرجات عبر النصوص الدستورية والقانونية، وكذلك المنهج الوظيفي عبر كيفية تعامل الحكومات المتعاقبة مع الأقليات. المبحث الأول: خريطة التنوعات في موريتانيا

عرفت موريتانيا عبر التاريخ بعدد من الأسماء، بعضها كان خاصاً ببعض مناطقها، وبعضها كان شاملاً لجميع أراضيها، ويرتبط كل منها بفترة معينة وسياق تاريخي معين، ومن أشهر هذه الأسماء بلاد شنقيط، وصحراء المثلثين، وبلاد التكرور، وموريتانيا اسم لم يختره أهلها ولا هو أسم عربي إسلامي، بل هو اسم قديم أطلقه الرومان عندما سيطروا على إفريقيا الشمالية، وأطلقوا على سكان تلك المنطقة أسم(مور) وتعني (أسمر)، وأطلقوا على البقة الجغرافية الموريتانية الحالية أسم (موريتانية) أي أرض الرجال السمر، وعندما فتح المسلمون (الأندلس) أطلق الإسبان هذا الاسم (مورو) أو (موروس) وتعني الأسمر و(تانيا) تعني البلاد باللغة اللاتينية، وبذلك تعني موريتانيا (بلاد السمر)، وعندما احتل المستعمر الفرنسي الأراضي الموريتانية أطلق على تلك الأراضي (أرض البيضان)، إلا أن الحاكم الفرنسي أقترح على الحكومة الفرنسية إطلاق أسم موريتانيا على تراب البيضان، فصدرت الموافقة على تلك التسمية، وبذلك تعرف تلك البقعة الجغرافية في وقتنا الحاضر باسم موريتانيا من الناحية العرفية، أما من ناحية الرسمية تعرف باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية<sup>(1)</sup>.

ويميل الباحثين إلى تقسيم المجتمع الموريتاني من الناحية الاجتماعية إلى عدة مجموعات ولكل مجموعة وظيفتها الخاصة وتمثل القبيلة فيها وحدة تنظيمية اجتماعية وسياسية مهمة وهذه المجموعات هي<sup>(2)</sup>:

1. المجموعة المحاربة: وهي الطبقة العليا في السلم الاجتماعي، وتحتكر تلك الطبقة السلاح، وتفرض نفوذها السياسي على المجموعات الأخرى، ويعيشون من الغزو والمغامر التي تشنها على أعدائها، والغرامات التي تفرضها على المجموعات المستضعفة الخاضعة لها، وينحدرون أغلبية تلك الطبقة من قبائل بني حسان العرب.

2. المجموعة الطلبة أو الزوايا: تحتل هذه الطبقة الثانية في السلم الاجتماعي، مهمتها تعلم المعارف العربية والإسلامية، أي القيام بالوظيفة الدينية بالإضافة إلى أدوار اقتصادية أساسية من صناعة وزراعة، وأهم نشاط اقتصادي تمارسه تلك الطبقة هي التجارة والذي تحتكره إلى حد ما، وأغلب هذه المجموعة من أصول

- صنهاجية، وبعضها من أصول عربية.
3. مجموعة الحلفاء أو اللحمية: تحتل الطبقة الثالثة في السلم الاجتماعي، عملهم محصور في تربية المواشي للقبائل حسان والزوايا وهي طبقة مغلوبة وجلهم من قبائل صنهاجة وبعضها من عرب حسان.
4. الحراطين: تحتل الطبقة الرابعة في السلم الاجتماعي، وهم من فئة المجتمع الأمازيغي، وهي فئة تميل ألوانها إلى السمرة الداكنة أو السواد، وهي من مجتمع البيضان العربي، ومهمتهم يقومون بنشاطات زراعية.
5. الصناع أو (المعلمون): المعلم في المجتمعات الأخرى يحتل المرتبة الأولى من ناحية السلم الاجتماعي، لكن في موريتانيا المعلم هو وصف للانتماء إلى فئة تتمهن الحداثة، وأن هذه الفئة لا ترجع إلى أصل واحد، وإنما من جميع القبائل.
6. المغنون أو الشعراء: حرفتهم الموسيقى والغناء، ويرجع أصول بعضهم أندلسية وعربية، وبعضهم من أصول الطوارق والسودان.
- 7: الأرقاء أو العبيد: وهم مجموعات الرقيق الأسود والأبيض، مهمتهم القيام بأعمال المنزلية، وتحتل الطبقة الأخيرة من السلم الاجتماعي في موريتانيا، وتعاني هذه الطبقة من تهميش في كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة بارتقاءهم إلى مستويات أحسن في السلم الاجتماعي.
- ويتكون المجتمع الموريتاني من ستة مكونات اجتماعية تنضوي تحت جماعتين أساسيتين، وهما جماعة البيضان وتضم العرب والبربر، وتنقسم البيضان بدورها إلى البيضان البيض والبيضان السمير والذي يطلق عليهم الحراطين، وجماعة لكور وهم الزوج غير العرب وتضم طوائف الفلان، السوننكي، والولوف، وأن هذه الجماعات لها خصوصيتها الاجتماعية والثقافية والحضارية، ومع ذلك يجمع كلها قاسم مشترك وهو الدين الإسلامي الذين يؤمن به جميع مكونات المجتمع الموريتاني على اختلاف عرقهم أو جنسهم<sup>(3)</sup>.
- وينقسم المجتمع الموريتاني من ناحية اللغة، إلى المجموعة العربية وتضم البيضان والحراطين التي اندمجت مع العرب نتيجة التأثير الثقافي والمعاشرة الاجتماعية. وأصبح من الصعب التفريق بينهما إلا بدوافع سياسية، حيث يسعى بعض السياسيين الاستفادة من هذه الفئة، لينال من وراء ذلك بعض المكاسب، ويقدم نفسه مناصره لهذه الفئة والتلويح لها باعتباره فئة مسلوقة الحقوق، وكذلك البربر التي مع مرور الوقت اندمجت اندماجاً تاماً مع القبائل العربية، حتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من العرب، ومن النادر أن نجد بين القبائل الموريتانية من يقر بأصول بربرية<sup>(4)</sup>، لذلك لا نجد على الساحة السياسية الموريتانية موضوع الأمازيغية لغة أو أصولاً، كما أن ليس هناك حزب يتحدث في برنامجه أو نشراته عن الأمازيغية لأن الجماهير المحلية باتت مقنعة بأن الأمازيغية هم جزء من الثقافة العربية<sup>(5)</sup>.
- أما المجموعة الثانية من ناحية التقسيم اللغوي فهي المجموعة السودان أو الزوج، وتتراوح نسبتهم حوالي (15-25%) وبالرغم من قلة عددهم وصغر نسبتهم، إلا أنهم ليست مجموعة متجانسة، إذ تتوزع على

خمس إثنيات، ولكل اثنية لغتها وتقاليدها الخاصة وتوزع على النحو الآتي<sup>(6)</sup>:

1. التكاير أو الهالفولارين: ويشكلون غالبية الأقلية الزنجية في موريتانيا، وتصل نسبتهم إلى (9%) من مجموع السكان، ويتحدث التكاير ب(الولارية) وهي إحدى لهجات لغة الفول فولد، وأن غالبية هذه الفئة من الوافدين إلى موريتانيا من دولتي (السنغال ومالي) المجاورتين، حيث وفدوا عقب الاستقلالواستطاعوا الحصول على الجنسية الموريتانية، بحكم امتدادهما لاثني وتتداخل قبائلهم عبر الحدود، ويتركزون في الوادي الأوسط من نهر السنغال، وهذا النهر يشكل خط الحدود بين موريتانيا والسنغال.
  2. القولي أو الفولاني: يشكلون (5%) من سكان موريتانيا، ويتحدثون باللهجة (الولارية)، وأن قسماً كبيراً من أفرادها تزوجت مع الجماعات الأخرى، رغبة منهم في تحسين أوضاعهما الاجتماعية، لذلك فإن نسبة المختلطين فيها عالية، وتمتحن هذه المجموعة مهنة الرعي دون الزراعة، إذ أن أغلبهم من البدو.
  3. السراكول أو الماركا: يشكلون نسبة (4%) من مجموع سكان موريتانيا، ويتحدثون باللغة السوننكية، ويقيمون في المناطق الحدودية مع دولة مالي، وهذه الفئة تميل إلى المسالمة وابتعادها عن إثارة المشكلات ذات الطابع الاثني.
  4. الولوف: هذه المجموعة نسبتهم ضئيلة إلى بقية السكان إذ يشكلون حوالي (0,5%) من مجموع السكان، ويتحدثون بلغة خاصة تدعى (الولوفية)، وهي لغة تحتوي على نسبة عالية من الكلمات العربية، أكثر من أي لغة (زنجية) أخرى في المنطقة، ويتركزون على الضفة الأخرى من نهر السنغال في موريتانيا إلى جانب دولة السنغال، وتمتحن هذه المجموعة مهنة الزراعة أما أغنياهم فيهتمون بتربية المواشي.
  5. البيمبارا: هذه المجموعة تنتشر بشكل أساسي في دولة مالي، ولكن جزءاً منهم يسكن موريتانيا، إذ لا تتجاوز نسبتهم (0,5%) من مجموع السكان، ويتحدثون بلغة تدعى (الماند)، وأن هذه اللغة غير معترف بها من قبل الحكومة الموريتانية، إذ أن الدستور الموريتاني يعترف باللغات الوطنية وهي العربية والبولارية والسوننكية والولوفية دون الإشارة إلى لغتهم، وأن ضآلة حجمها في موريتانيا جعل منها جماعة هامشية، إذ ليس لها تأثير في حياة البلاد العامة. كما إن وجودهم لا يثير مشكلة على الصعيد الاثني.
- أن جميع اللغات الزنجية في موريتانيا، هي لغات شفوية وغير مكتوبة وتفتقد إلى أبجديات خاصة بها، وتجري محاولات عديدة لكتابة هذه اللغات بالحروف اللاتينية عبر معهد اللغات الوطنية في نواكشوط، وتتأثر هذه اللغات باللغة العربية، إذ تحتوي على بعض المفردات العربية نتيجة الاحتكاك أو الاتصال مع العرب، وتنتشر بصورة ملموسة بين المجموعات الزنجية، ويتحدث بها الزوج كلغة ثانية<sup>(7)</sup>.
- ويرى الباحث الفرنسي (فيليب مارشزين) بأن المجتمع الموريتاني على درجة عالية من التعقيد، فهو مجتمع فسيح الاختلافات و تتميز عن غيره من المجتمعات الأخرى، ففيها تلتقي الصحراء والساحل، ويلتقي العرب والزوج الافارقة، وتتحدد العلاقات فيها بين المكونات المختلفة عبر التاريخ من خلال جدلية التكامل والتصادم، ولا يظهر التوتر بين المجموعات العرقية فحسب وإنما يضاف إليه الصراعات ذات الطابع

الترابي والطبقي التي تنجم عن التشكيلات الاجتماعية التاريخية، والتي تحكمها حدود صارمة، وتنتشر الأقلية الزنجية على امتداد الضفة اليمنى من حوض نهر السنغال، أي في الجزء الجنوبي من موريتانيا، بينما ينتشر العرب في المناطق الصحراوية لأهم في الأصل بدو، ومع ذلك فبالرغم من الاختلافات بين تلك المجموعات إلا أن الإسلام يعد عامل مشترك لجميع القوميات والعرقيات في موريتانيا<sup>(8)</sup>.

ومن الناحية الدينية يدين السكان جميعهم بالإسلام، ومعظمهم على المذهب المالكي، لذا لا نجد صراعاً في العقائد في موريتانيا، إذ جميعهم على عقيدة واحدة، غير أنه عند الاستقلال قد اكتسب عدد من الفرنسيين الجنسية الموريتانية كإداريين وموظفين، فضلاً عن بعض الفنيين غير المسلمين من السنغال، لذا فإن نسبة المسلمين في موريتانيا (99%) من مجموعة السكان، أما الواقع فإن السكان الأصليين (100%) يدينون بالإسلام<sup>(9)</sup>.

### المبحث الثاني: إشكالية المواطنة في موريتانيا

عندما دخل الإسلام إلى المنطقة الموريتانية أصبحت الديانة لها تأثير عميق وحاسم في جميع الجوانب الاجتماعية والثقافية، إذ تم فتح العديد من المراكز لنشر الدعوة الإسلامية وانتشرت المحاضر القرآنية في جميع مفاصل البلاد، فضلاً عن تعليم اللغة العربية التي أصبحت لغة العبادة والثقافة والتجارة لجميع أفراد المجتمع الموريتاني<sup>(10)</sup>، وبعد أن احتلت موريتانيا من قبل المستعمر الفرنسي عمد على إحداث فجوة بين أبناء المجتمع عبر فرض حصار ثقافي على البلاد وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي، إذ قام بإنشاء المدارس الفرنسية لمواجهة التعليم التقليدي الذي كان سائداً آنذاك (المحظرة) المهتمة بالتعليم الإسلامي<sup>(11)</sup>، والغاية من ذلك إحلال القيم والحضارة الفرنسية محل الحضارة العربية والإسلامية. لذلك بذلت السلطات الفرنسية جهوداً جبارة من أجل انتشار التعليم الفرنسي في جميع المدارس الموريتانية، إلا أن جهوده في ذلك واجهت عدة عراقيل منها، معارضة علماء الدين التعليم الفرنسي واعتبرت كل تعليم أجنبي مخالفاً للشعر الإسلامي<sup>(12)</sup>.

وازاء المقاومة الثقافية من قبل المجتمع الموريتاني عن الدخول في المدارس الفرنسية، عمد المستعمر بتقسيم البلاد على أساس الأثنيات لإحداث ثغرة في جدار المقاومة الثقافية، وأنشاء فجوات من شأنها المباعدة بين الموريتانيين، وتمكن من ذلك عبر تمييز بين الموريتانيين (العرب والأسود، والإسلام الأبيض والإسلام الأسود) أي التمييز على أساس اللون بين الموريتاني الأبيض والأسود، وهكذا استطاع المستعمر من تحقيق ما يرنو إليه، إذ قام ببناء المدارس الفرنسية في المنطقة الجنوبية وكان جميع طلابها من السود، أما في الشمال فقد تمكن المستعمر من اختراع الجدار الثقافي العربي بأنشاء العديد من المدارس التي تعلم اللغة الفرنسية الإجبارية، ومع ذلك أخفق المستعمر في تحقيق ما كان يصبو إليه من طمس الثقافة الموريتانية ومسح معالمها العربية والإسلامية، إذ عبر أحد الفرنسيين عن ذلك بقوله (بعد نصف قرن نرى أن التعليم التقليدي راسخ الجذور، وأنه ينال كل السكان)<sup>(13)</sup>.

خلال تلك الفترة نجح المستعمر من التفريق بين أبناء المجتمع الموريتاني، إذ عمل السياسة الفرنسيين على تشجيع فكرة الزنوجية، عبر سياسات عنصرية تركز على وحدة الزنوج دون العرقيات الأخرى وخاصة العرب، لذلك عملت على نشر اللغة والثقافة الفرنسية بين الزنوج، في الوقت نفسه عملت على تحويل الزنوج غير المسلمين إلى المسيحية وذلك لإبعادهم عن التأثيرات الإسلامية، كما أن الإدارة الفرنسية تعين الزنوج المتعلمين بالفرنسية في الوظائف الحكومية وتفضلهم على العرب، مما حدث خلافات بين العرب والزنوج بعد الاستقلال<sup>(14)</sup>.

وعقب استقلال موريتانيا عن فرنسا، برزت مشكلة ثنائية الهوية والانتماء، وثنائية الأصول العرقية والثقافية للمجتمع الموريتاني، وهذا ما أكدده (المختار ولد داده) في مذكراته إذ قال (كان على أن أناضل ضد خلق هوة بين الموريتانيين الذين يحدهم شعور وطني واحد)، وكان (ولد داده) يؤكد بقوله (نحن بحاجة إلى حزب يكون شغله الشاغل هو محو كل الفوارق والقضاء على الجهوية والقبلية لصهر الوحدة الوطنية، وبناء موريتانيا بلونية جديدة تنسجم فيها التأثيرات المتناقضة)، وقد سعت وقتها الغالبية العظمى من البيضان في موريتانيا وهم العرب إلى جعل اللغة العربية اللغة الرسمية في البلاد، وبهذا برزت المشكلة الثقافية في موريتانيا بعد الاستقلال<sup>(15)</sup>.

وظلت اللغة الفرنسية وحدها المتداولة في العمل الإداري والتعليمي، لذلك سرعان ما تعالت الأصوات من قبل النخبة السياسية آنذاك بالمطالبة بإدخال اللغة العربية في المناهج التربوية، ومن ثم جعلها لغة العمل الوحيدة والرسمية في البلد، وفي كانون الثاني/يناير من عام 1965م اتخذت الحكومة قراراً على أن تكون اللغة العربية إجبارياً في جميع المدارس الثانوية. مما أدى إلى أضرار الطلبة السود عن الدراسة، ومن ثم تحول الأمر إلى مواجهات دامية بين المؤيدين للتعريب والمناهضين، إلا إن تدخلت السلطة واعتقلت مثيري الشغب فيها، وبعد فترة وجيزة من تلك الاضطرابات انعقد حزب الشعب الحاكم واتخذ قراراً بتشكيل (لجنة وطنية للشؤون الثقافية)، ومهمة هذه اللجنة دراسة مشكلة اللغة العربية، واقتراح حل عادل لها، وانتهت هذه اللجنة بمجموعة من المقترحات منها، إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي، والمحافظة على الثروة الثقافية وإعادة تقييمها، ومكافحة الأمية بين البالغين<sup>(16)</sup>.

وفي سنة 1971م أعلن الرئيس (المختار ولد داده) (شعار الاستقلال الثقافي، على اعتبار أن التعليم نقطة الانطلاق الأولى نحو الهدف لأي نداء يراد له أن يعيش في المستقبل)، على ضوء ذلك أوصى الرئيس ولد داده أثناء انعقاد المؤتمر حزب الشعب الموريتاني بضرورة التعريب، كما أوصى بإنشاء لجنة لإعداد مشروع ثاني لإصلاح التعليم، ومن منطلق تحقيق الاستقلال بشكل تام عن فرنسا، قرر الغاء اللغة الفرنسية كلغة رسمية في البلاد، كما الغي مبدأ ضرورة مطابقة التعليم الموريتاني للتعليم الفرنسي، ومبدأ تعادل الشهادات بين البلدين وغير ذلك من نصوص التي تحد من الاستقلال الثقافي في البلاد<sup>(17)</sup>.

وفي عام 1979م جاء الإصلاح الثقافي الثالث بعد ضغط الاقليات على الحكومة، لذلك تم الاعتراف



بدور اللغات الوطنية في التعليم، ووافقت الحكومة على إنشاء (معهد اللغات الوطنية) الذي رفضوه المثقفون العرب مبررين في ذلك بأن تدريس اللغات الوطنية القصد منه الحد من سياسة التعريب، كما يتضمن عدم الاعتراف بالثقافة العربية الإسلامية للمجتمع الموريتاني، وان الهدف النهائي منه هو اللغة الفرنسية وليست اللغات الوطنية، وتركت هذه الإصلاحات الحرية للتلاميذ الافارقة حق الاختيار بين اللغتين العربية والفرنسية، بينما ألزمت التلاميذ العرب بمنهج عربي بحت، ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا أصبحت التعليم يكون مجموعات بامتياز بعيداً عن الوحدة الوطنية، إذ أصبح المواطنين مختلفين في بلدا واحد مواطنين لا يتفهمون ولا يتبدلون نفس الطموحات مما انعكس على الوضع الاجتماعي في البلاد<sup>(18)</sup>.

وأن سيطرة القبيلة على الحياة السياسية والانقلابات العسكرية المتكررة والوضع الاقتصادي المتدهور انعكس على الوضع الاجتماعي بوضوح مما أدى إلى عجز الدولة الموريتانية إلى الآن عن صهر جميع مكونات شعبها في لحمية واحدة ونسيج وطني منسجم، وحول هوية وطنية جامعة، تحترم حقوق المواطنة الصادقة والصحيحة وتقدر واجها، وبالتالي برزت دعاوى إلى المحاصصة الفئوية والعنصرية والانفصال والتمزيق والتشطير، فضلاً عن مظاهر الانقسام والتفكك، أما على الصعيد الثقافي ما زالت موريتانيا تعاني التذبذب والاضطراب في خياراتها التربوية، وتنتقل من نظام تربوي إلى آخر سعياً للتكيف مع مشكلات الاختراق الفرانكفوني، الذي تفاقم وتعاضم دوره، بسبب التبعية الثقافية والاقتصادية، وبفعل هذه التبعية المقيتة يتم إلى الآن العمل على تعطيل ترسيم اللغة الرسمية والدستورية للبلاد أي العربية، وعدم التمكن من تفعيل اللغات الوطنية الأخرى بما يجعلها أداة للتواصل والتناقص بين مختلف مكونات الشعب الموريتاني، وإن الإبقاء على اللغة الفرنسية وجعلها لغة التعليم والإدارة والاقتصاد يفقد الشعب القدرة على التواصل مع جذوره الثقافية والحضارية، ويجعله عاجزاً عن الابداع والنهوض الحضاري<sup>(19)</sup>.

ويتميز المجتمع الموريتاني بأنه مجتمع تعددي إذ يتكون من جماعات وقبائل متعددة، تغلب فيه الهويات الخاصة على الهوية الوطنية، وتتسم العلاقات فيما بينهم بالتراوح بين عمليتي التعايش والنزاع وعدم الاتفاق حول الأسس الوطنية، مما يرسخ الانقسامات بين هذه الجماعات ويؤدي في النهاية إلى الصراعات، بالإضافة إلى وجود فوارق وتفاوت في الامتيازات السياسية والمدنية وفي المكانة الاجتماعية، مما انعكس على الوحدة الوطنية في البلاد، وأن هذه الانقسامات يرجعها بعض الباحثين إلى الطبيعة الفطرية والنزعة القبلية والاثنية والذي تغلب على سلوكهم الاجتماعي والسياسي، وخاصة أنهم حديثو العهد بمفهوم الوطن والدولة<sup>(20)</sup>.

ويسلم الموريتانيون إلى وقتنا الحاضر بأنهم بلد متعدد الأعراق والإثنيات، تتعايش فيه أغلبية عربية واضحة على الأقل بالمعنى الثقافي، وتتشارك هذه الأغلبية اللغة والقيم والعادات والتاريخ، وأقليات زنجية بولارية وتكرورية وولفية لها مميزاتها الخاصة وإن كانت تتقاسم مع مجموع الموريتانيين الدين والبلد والتاريخ والجغرافيا والمصير المشترك، فضلاً عن الكثير من القواسم الحضارية الأخرى، وهذا يفترض في المضمون



الثقافي له ضرورة التعايش والتفاعل والتثاقف بين اللغة الرسمية للأغلبية واللغات الوطنية للأقليات الأخرى، كما يفترض دينيا ضرورة النصرة وتحقق الأخوة الدينية والوطنية، أما قانونيا فلا بد من التأكيد على حق الجميع في مواطنة كاملة وصداقة تحفظ الحقوق وتؤدي الواجبات بصرف النظر عن أي اعتبارات لونية أو عرقية أو لغوية أو فئوية أو جهوية أو سياسية<sup>(21)</sup>.

### المبحث الثالث: البيئة القانونية والدستورية للمواطنة في موريتانيا

يكرس الدستور الموريتاني الصادر عام 1991م في ديباجته، الحق في المساواة والحريات والحقوق الأساسية، والحق في الملكية، والحريات السياسية والنقابية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتنص المادة(10) على ضمان الدولة لكافة المواطنين الحريات العمومية والفردية وعلى وجه الخصوص ( حرية التنقل والإقامة في جميع أجزاء تراب الجمهورية، حرية دخول التراب الوطني والخروج منه، حرية الرأي والتفكير، حرية التعبير، حرية الاجتماع، حرية إنشاء الجمعيات والانخراط في أية منظمة سياسية ونقابية يختارونها، وحرية التجارة والصناعة، وحرية الابداع الفكري والفني والعلمي)، ونصت المادة ( 20) على مبدأ المساواة بين المواطنين أيا كانت فئاتهم الاجتماعية والمهنية أو أصلهم أو جنسهم أو عرقهم، ونصت المادة ( 21) يتمتع كل أجنبي موجود بصفة شرعية على التراب الوطني بحماية القانون لشخصه وممتلكاته<sup>(22)</sup>.

وأن القوانين التي صدرت بحق (المساواة في العمل) داخل المجتمع الموريتاني( الفئات المختلفة وخاصة النساء والأطفال)، تقدماً لا يمكن الاستهانة بها، إذ نصت المادة ( 395) من القانون الشغل الموريتاني الصادر في الرقم(017-2004) المساواة للجميع في الفرص وفي المعاملة وذلك في مجال التشغيل، وعدم التمييز أو تفرقة أو حرمان يقوم على العنصر أو الأصل القومي أو اللون أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو الأصل الاجتماعي، وفيما يتعلق بشروط العمل نصت المادة ( 153) من نفس القانون لا يجوز تشغيل الأطفال حتى ولو بصفة تلاميذ صناعيين قبل سن الرابعة عشر، وتحظر العمل في الليل من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة الثامنة صباحاً، وتقرر راحة للنساء الحوامل وأيضاً للمرضعات المادة( 155، 162)، وفيما يتعلق بفترة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة فقد صادقت موريتانيا في 3 نيسان من عام 2012م على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006م، كما صدر قانون بحق المعاقين في الرقم ( 034-2006) والمتعلق بترقية وحماية حقوق الأشخاص المعاقين، وحظر القانون التمييز ضد الأشخاص المصابين بإعاقات بدنية أو حسية أو فكرية أو ذهنية فيما يخص التعليم أو العمل، كما نص القانون بإتاحة فرص الدراسة والحصول على التدريب المهني للأطفال والمرهقين ذوي الإعاقات<sup>(23)</sup>.

وفيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة فقد نص الدستور الموريتاني في المادة ( 1) على أن (تضمن الجمهورية لكافة المواطنين المساواة أمام القانون دون تمييز في الأصل و العرق والجنس والمكانة الاجتماعية)، ونصت المادة(3) على أن ( يعتبر ناخبا كل من بلغ سن الرشد من مواطني الجمهورية، ذكراً أو انثى ويتمتع بالحقوق المدنية والسياسية)<sup>(24)</sup>، كما نص قانون الأحوال الشخصية برقم ( 052-2001) على منح النساء

والأطفال الحماية القانونية. وحدد القانون السن القانوني للزواج لكلا الجنسين ب(18) عاماً، ونص القانون أيضاً للزوجة أن تشتد على الزوج أن لا يتزوج عليها، وللزوجة أن ترفع الأمر إلى القاضي من أجل الحصول على الطلاق<sup>(25)</sup>.

وقد صادقت موريتانيا على العديد من المعاهدات الدولية فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة، ومن تلك المعاهدات (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966)، وتنص المادة (3) من تلك المعاهدة (تتعهد الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للبلد وبوجه خاص تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في: التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، المشاركة في صياغة سياسية الحكومة وفي تنفيذ تلك السياسية، وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية، والمشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد)، ونصت المادة (8) من تلك الاتفاقية (تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، ودون أي تمييز، وفرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والاشتراك في أعمال المنظمات الدولية)<sup>(26)</sup>.

ومن الناحية الدينية، يكرس الدستور في ديباجته على تمسك الشعب الموريتاني بالدين الإسلامي الحنيف وبمبادئ الديمقراطية الوارد تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948م والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الصادر بتاريخ 28 يونيو 1981م وفي الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها موريتانيا، ويعتبر الإسلام المصدر الوحيد للقانون وذلك بنص المادة (5) حينما نصت بأن (الإسلام دين الشعب والدولة)، والمادة (1) بأن (موريتانيا جمهورية إسلامية لا يتجزأ ديمقراطية واجتماعية)، وتنص المادة (23) على أن (رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ودينه الإسلام)<sup>(27)</sup>.

وأن التسامح الديني والانفتاح على الثقافات الأخرى موجودان أيضاً بوضوح في موريتانيا في صورة تنوع التيارات الفكرية والمذاهب الصوفية الإسلامية (القادرية والتيجانية والحموية) والتي تتعايش فيها بسلام، وكما يستفيد الأجانب غير المسلمين الذين يعيشون في موريتانيا من حرية ممارسة ديانتهم، فضلاً عن العديد من الكنائس موجودة وتعمل في موريتانيا ويقوم أتباعها بممارسة شعائر دينهم فيها بحرية وبانتظام<sup>(28)</sup>.

وفيما يتعلق بالتنوع الثقافي، فقد نص الدستور الموريتاني على التنوع الثقافي للبلد وخاصة بالتنوع اللغوي وذلك بنص المادة (6) على أن (اللغات الوطنية هي العربية والبلارية والسوننكية والولفية، واللغة الرسمية هي العربية)<sup>(29)</sup>، كما نشأت العديد من المنظمات المدني التي تخص التنوع الثقافي، فضلاً عن العديد من القوانين المؤيد للتنوع الثقافي، ومن ذلك إنشاء الوكالة الوطنية لدعم ودمج اللاجئين التي أشرفت وسهرت على إعادة الموريتانيين الزنوج من ضحايا أحداث عام 1989م (أثر النزاع العرقي بين موريتانيا والسنغال) إلى ديارهم وتحقيق استقرارهم وإدماجهم في المجتمع، وتوسع مهام تلك اللجنة لتشمل معالجة

قضايا الاسترقاق(الرق) ومكافحة الفقر، وبذلك جرى تغيير أسم الوكالة إلى الوكالة الوطنية لمكافحة الاسترقاق ولدمج ومكافحة الفقر، كما تم افتتاح شعبة اللغات الوطنية(البلاية والسوننكية والولفية) في جامعة نواكشوط، مكن من كتابة هذه لغات ومن ثم الإشراف على تجربة تدريسها في المرحلة الابتدائية<sup>(30)</sup>.

#### المبحث الرابع: المواطنة في موريتانيا بين الأسس الدستورية والواقع التطبيقي

أن بداية الصراع الأثنية بين الأقلية الزنجية والأكثرية البيضان العرب في موريتانيا ترجع إلى عام 1959م أي قبل نيلها للاستقلال، عندما انعقد المؤتمر الوطني الموريتاني تبلور خلاله اقتراح اسم البلاد بعد الاستقلال اسم الجمهورية العربية الموريتانية ولكن بعض المتطرفين من الاقلية الزنجية(التكارير) رفضوا ذلك، مما أدى في النهاية إلى إعلان اسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وبعد استقلال موريتانيا عام 1960م تولى (المختار ولد داده) مقاليد الحكم، وخلال فتره حكمه برزت الاختلافات العرقية على الساحة السياسية مما أدى إلى الصراع بين الدولة والمجتمع، وخاصة بعد اقتراح الحكومة في منتصف الستينات من القرن العشرين بتعميم اللغة العربية في جميع مؤسسات الدولة، على اعتبار أن اللغة الرسمية في الدولة الموريتانية هي اللغة العربية، إلا أن عملية التعريب قوبلت بالرفض من قبل الأقلية الزنجية والذين أطلقوا على النظام (ولد داده) ب(دكتاتورية البيضان)، مما ولد شعور حقد ورغبة في الانفصال عن الدولة الأم والانضمام إلى السنغال<sup>(31)</sup>.

وفي مطلع السبعينات من القرن العشرين حدث تغيير في موازين القوى الاجتماعية والسياسة في موريتانيا، عندما تراجعت ديمغرافية العرب( البيضان) لحساب الفئات الزنجية التي بدأت تتكاثر بأساق أسرع، الأمر الذي زاد من مخاوف الحكومة الموريتانية من تنامي هذا الشعور لدى الزوج، مما دفع الحكومة إلى عدم الاعتماد التصنيف الأثني في الحياة السياسية، بالإضافة إلى ذلك فقد انتهجت الحكومة الموريتانية سياسة الغموض فيما يتعلق بإصدار الإحصائيات الأثنية خوفا من استيلاء الزوج على أغلب المقاعد البرلمانية، وقد وصل النزاع بين البيضان والزوج في نهاية الثمانينات من القرن العشرين إلى محاولة انقلاب عسكري من قبل القيادات العسكرية الزوجية في عام 1987م ضد الرئيس( معاوية ولد الطايغ) الذي ينتمي إلى فئة البيضان، إلا أن تلك المحاولة الانقلابية باءت بالفشل، وقع على أثرها حملة تصفية واسعة وتسريح المئات من الزوج تحت طائلة الاشتباه بولائهم للدولة، مما يوحى بمدى إحساس هذه الفئات بوزنها الديمغرافي وتطلعها إلى السلطة السياسية<sup>(32)</sup>.

وأن الأزمة العرقية في موريتانيا لم تقتصر على الأمن الداخلي للدولة فقط وإنما كان لها امتدادات إلى الدول الإقليمية، ومنها السنغال التي تقع من الناحية الجغرافية جنوب موريتانيا، وأن بعض الجماعات الزنجية الموريتانية لها امتداد بشري داخل الدولة السنغالية، وأن الزوج في السنغال هي الفئة الحاكمة، لهذا كان تدخل السنغال في الشؤون الموريتانية لحماية الاقليات الزنجية، نشب نزاع بين الدولتين في 9 نيسان/أبريل من عام 1989م إثر عبور رعاة سنغاليون نهر السنغال وهو يمثل الحدود الفاصلة بين البلدين

لترعى قطعانهم في موريتانيا، وهو ما دفع احدى نقاط حرس الحدود إلى إطلاق النار على الرعاة السنغاليون، وغداة الاحداث تم اجراء اتصالات بين الحكومتين الموريتانية والسنغالية وتشكيل لجنة مشتركة للتحقيق حول هذا النزاع والمسؤولين عنه، إلا أن الصحافة السنغالية كان لها رأي آخر بها حول الاحداث إذ حرضت على العنف، وبهذا انتظمت عصابات حقيقية ضد التجار الموريتانيون الذي يشكلون (80%) من المعاملات التجارية الصغيرة في السنغال، ومن ثم توسعت أعمال العنف بين الطرفين نتج عنها قتل المئات من مواطني البلدين ونهب وحرق كل طرف لممتلكات الطرف الأخر<sup>(33)</sup>.

وأن الأزمة الحدودية بين السنغال وموريتانيا قد أثرت على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في موريتانيا إذ شهدت تلك الأزمة مقتل المئات من الأشخاص وموجات مدمرة من الأعمال الانتقامية، وعمليات مصادرة واسعة النطاق من قبل الطرفين بالإضافة إلى عمليات التهجير واسعة النطاق من قبل الطرفين، إذ تم طرد (100) ألف موطن موريتاني من السنغال، و (85) ألف موطن سنغالي من موريتانيا، وحصل العرب الموريتانيون على الأراضي الزنوج، وأن أغلبية الذي تم طردهم من المواطنين الموريتانيون في السنغال هم تجار ومن ثم مصادرة ممتلكاتهم من قبل الحكومة السنغالية، بالإضافة إلى عمليات السلب والقتل التي تعرض لهم المواطنين الموريتانيون في السنغال، وبالتالي فإن هذه الأزمة أثرت على الوضع الاقتصادي في البلاد وأيضاً سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي<sup>(34)</sup>.

وتعاني موريتانيا من الناحية الاجتماعية من ظاهرة (الرق)، ويعد الأخير تقليداً تاريخياً في موريتانيا يأخذ بالأساس شكل الاستعباد، والذي يكون فيه الرقيق البالغون وأطفالهم مملوكين لأسيادهم<sup>(35)</sup>، وكان الرق في موريتانيا قد تم الغاؤه وبشكل رسمي من قبل المستعمر الفرنسي في عام 1905 م، ثم أعيد التأكيد على الغائه من قبل الرئيس (ولد هيدالة) في 5 تموز/يوليو من عام 1980 م، كما تم محاربته من قبل العلماء والفقهاء الموريتانيين، وكانوا يؤكدون على ظاهره الرق ومحاربته، ويحملون السلطات الموريتانية مسؤوليتها عن هذه الظاهرة، وقد عبروا عن ارتياحهم من قرار الرئيس ولد هيدالة من الغاء نظام الرق<sup>(36)</sup>، وتضمن القرار الغاء الرق في جميع أشكاله بصفة نهائية على كامل تراب الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتعويضاً لصالح الأرقاء المحررين، كما صادقت الحكومة الموريتانية على العديد من القوانين التي تنص على تجريم العبودية، وتضع عقوبات على مرتكب تلك الجرائم، كما أن الحكومة عملت على تجريم الرق عبر سلسلة من النصوص الدستورية والقانونية واعتبرتها من الممارسات البائدة ضد الإنسانية<sup>(37)</sup>.

وأكدت الحكومة الموريتانية مضهما في تنفيذ خطة شاملة للقضاء على كل أشكال مخلفات الرق والعبودية في البلاد، وجاء ذلك على لسان مفوض حقوق الإنسان في الحكومة الشيخ (التراد ولد عبد المالك) بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان وقال (أن بلاده قامت بتنفيذ توصيات خارطة الطريق الوطنية للقضاء على مخلفات الرق وأشكاله المعاصرة، ويتم ذلك عبر تعزيز الترسنة القانونية من أنشاء محاكمة متخصصة، وتشريع قوانين مناهضة الرق)، إلا أن أغلبية الباحثين الموريتانيين يؤكدون على أن نظام الرق لا

زال يمارس بشكل فعلي في جميع أنحاء موريتانيا، وأن القوانين التي أصدرتها الحكومة تبقى حبر على ورق، ويؤكدون على أن القضاء على العبودية يرتبط بتوعية المجتمع وأقناع الزعامات القبلية والدينية بالمشاركة في حملات نبد العبودية وممارسات الاسترقاق<sup>(38)</sup>.

ولقد افرز نظام الرق وغيره من الممارسات التمييزية جملة من الظواهر الاجتماعية من أبرزها التهميش والإقصاء والتمييز الاجتماعي والعنصري والتعصب، إذ أصبحت هذه الظواهر من أخطر المشكلات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، وتتجلى ذلك عبر عدم الزواج والمصاهرة بين الطبقات الاجتماعية، وكذلك عزل المنطقة السكنية لمكونة اجتماعية ما، وبذلك فإن المجتمع الموريتاني مجتمع مغلق إذ ينعدم الحراك الاجتماعي المتمثل في الزواج الخارجي، كما لا يسمح بالتزاوج بين مكوناته الاجتماعية بسبب الحواجز القائمة بين مكونات هذا المجتمع<sup>(39)</sup>.

وفي السياق ذاته اشتكى ميثاق الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية (للحراطين)، من بقاء الاتفاقيات والقوانين المتعلقة بإلغاء الرق والمصادقة عليها من طرف الحكومات الموريتانية حبراً على ورق، وطالبوا الحكومة باتخاذ التدابير العاجلة للتكفل بالضحايا(الرق) ودمجهم في المجتمع، وكذلك معالجة آثار العبودية التي مازال الحراطين يعانون منها، وشددت على ضرورة القيام بالتنفيذ الفعلي للقوانين والتعهدات التي قطعتها الدولة على عاتقها في هذا المجال، إلا أن الرئيس الموريتاني(محمد ولد عبد العزيز) نفى مرات عديدة وجود الرق في المجتمع الموريتاني، مؤكداً (أن العبودية التي يتحدث الكثيرون عنها هي من صنع بعض المتاجرين الذين جعلوا من الرق رأس مال لتجارهم)<sup>(40)</sup>.

ويقدر مؤشر الرق العالمي لعام 2014م أن حوالي (150) الف شخص أو ( 4%) بالمئة من سكان موريتانيا ما زالوا عبيدا وهي تحتل أعلى معدل للرق الحديث في العالم المعاصر، وأن العبودية متأصلة في المجتمع الموريتاني وانتشارها يتم ترسيخه من قبل التقليد، إذ يتم ترسيخ وضع العبيد من جيل إلى جيل آخر وهي متجذره في الطبقات الاجتماعية الأدنى، وبالتالي أن القوانين التي صدرتها الدول بحق (الرق) منذ الاستقلال وإلى الوقت الحاضر مازالت حبر على الورق، وأن عدم تنفيذ تلك القوانين يشكل أزمة اندماج وطني<sup>(41)</sup>.

#### المبحث الخامس: المشاركة السياسية للأقليات في موريتانيا

يعاني المواطنين المنحدرين من الاقليات او من الطبقات العربية المسحوقة (الرق) من ضعف في المشاركة السياسية، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المجتمع الموريتاني إذ يعتمد على القبيلة كمرجع أساسي في المشاركة في الحياة العامة، وبعد سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في عام 1978م عمدت على ترسيخ شرعية مجموعات سياسية ذات نزعة قومية منحدره من مجموعة قبلية واحدة وهي(البيضان) لإحكام سيطرتهم على الأمور، وأن هذه المجموعة سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية، إذ تزكى الترشيحات في الانتخابات المحلية والبرلمانية وتتحكم في سلم الترقيات بالنسبة للأشخاص في أسلاك الدولة.

وأصبح كافة المسؤولين المنتمين إلى فئة البيضان يتقاسمون المناصب بالميراث بحيث أصبح الابن يرث مسؤولية والده ورتبته بعد تقاعده، وبالمقابل يعاني الأقلية الزنجية والحراطين من المشاركة في الأمور السياسية وخاصة في مجال الاقتصاد، إذ لا تستطيع تلك الأقلية من الاستثمار كفاعل رئيسي في العديد من القطاعات كالبنوك والمعادن وفي مجالات الاستيراد والتصدير<sup>(42)</sup>.

ومن جهة أخرى تدار الشؤون الإدارية على المستوى المحلي في المناطق التي يسكن فيها الأقليات الزنجية من قبل موظفين ووكلاء ينحدرون جميعاً من المجموعة العربية (البيضان) لتسيير الأمور اليومية، بالإضافة إلى التمييز العرقي التي يعاني منها تلك الأقليات الزنجية والحراطين سواء من ناحية التسجيل لاستصدار وثائقهم المدنية، إذ يحاول النظام السياسي تقليص عدد السكان السود في البلد بأقصائهم من التقييد في سجلات الحالة المدنية، أو من ناحية أقصائهم في إدارة شؤونهم المحلية<sup>(43)</sup>.

ومع ذلك استطاعت تلك الأقلية الزنجية من الحصول على بعض الحقوق الثقافية نتيجة للضغط التي مارستها على النظام السياسي الموريتاني، وهكذا ظهر برنامج إصلاح التعليم عام 1973م الذي أكد على أهمية اللغة العربية في تكوين شخصية موريتانيا مع إعطاء دور للغة الفرنسية في كل مراحل التعليم ارضاء للجماعات الزنجية، كما طالبوا الاعتراف بلغاتهم المحلية دستوريا وادخالها في مجال التعليم بالرغم من تلك اللغات شفوية تفتقر إلى ابجديات خاصة فيها، وهذا ما تحقق فعليا في دستور عام 1991م، وفي 10 كانون الأول من عام 1979م أصدرت الحكومة الموريتانية مرسوما قضى بإقامة معهد (اللغات الوطنية) مهمته تتمحور حول كتابة وتطوير اللغات الزنجية الثلاث، وجاء برنامج الإصلاح التعليمي لعام 1979م ليعطي مكسبا آخر للأقلية الزنجية، إذ ترك برنامج الإصلاح التعليمي للتلاميذ الزواج حق الاختيار بين اللغتين العربية والفرنسية، وهكذا أصبح التعليم في موريتانيا يتسم بازدواجية واضحة تميز بين الأغلبية العربية والأقلية الزنجية مما يؤدي إلى أزمة اندماج وطني<sup>(44)</sup>.

ومن جانب آخر استطاع الزنوج من تحقيق بعض المكاسب على الصعيد السياسي والعسكري، عبر وجود عدد كبير من الزنوج في مواقع متقدمة في النظام السياسي الموريتاني، وبالرغم من تلك الانجازات التي تحقق للأقلية الزنجية إلا أن ذلك لم يمنع قلة منهم وبدافع قوى خارجية إلى التحرك للقيام بانقلاب عسكري فاشل في تشرين الأول عام 1987م قامت به مجموعة من ضباط (فلام FLAM)، ولم يكن يهدف هذا الانقلاب إلى تغيير النظام فحسب وإنما تغيير جوهر الدولة وهويتها العربية، عبر إنهاء الانتماء العربي لموريتانيا، وإعلانها جمهورية زنجية تحمل اسم جمهورية (الو-والو) وهو اسم مشتق من اللهجة البولارية، ونقل عاصمة البلاد إلى الجنوب، وعلى أثر ذلك تم اعتقال مئات الضباط والجنود الزنوج، وحكم على ثلاثة قياديين بالإعدام، فيما سجن بقية المشاركين في الانقلاب بمدد تراوح بين خمسة سنوات والمؤبد<sup>(45)</sup>.

و بعد فشل الانقلاب لم تتوقف حركة (أفلام) عند هذا الحد، بل بدأت بالاتصال من جديد ببقايا تنظيم الحركة (الجناح العسكري) داخل المؤسسة العسكرية لقيام بانقلاب عسكري آخر، وبالفعل قام

الجناح العسكري بالتنسيق مع سلاح الطيران بالتخطيط لانقلاب عسكري عبر استهداف القصر الرئاسي ساعة الاحتفال بمناسبة عيد الاستقلال الوطني يوم 1990/11/27، وكان قادة الانقلاب يهدفون إلى تصفية الرئيس ولد معاوية وقادة أركان جيشه، إلا أن المحاولة الانقلابية تم الكشف عنها من قبل الرئيس ولد الطابع عندما شعر بوجود حركة غير طبيعية لوححدات الحراسة بوجود قيادات عسكرية (الزنج) غير متفق على إشراكها في مهام أمن الاحتفال، ونتيجة لذلك أصدر الرئيس ولد الطابع أمراً بإلغاء الحفل، واتخاذ إجراءات أمنية استثنائية، وتمكنت القوات الموريتانية من إلقاء القبض على الضباط الزنج<sup>(46)</sup>.

ومن الجهات السياسية الزنجية التي تطالب باستقلال جنوبي موريتانيا عن استقلال البلاد وإعلانه دولة زنجية (الجهة الاتحادية لجنوب موريتانيا)، وقد تأسست هذه الحركة على يد ضابط زنجي من قبائل الولوف عام 1979م وبدعم من دولة السنغال، وتهدف تلك الحركات الانفصالية إلى تقوية البعد الأفريقي للهوية الموريتانية<sup>(47)</sup>.

وبعد اقرار التعددية الحزبية عام 1991م تأسست العديد من الأحزاب السياسية في موريتانيا، وظهرت العديد من التيارات الفكرية، ومن تلك التيارات (التيار الانفصالي) ويضم هذا التيار في صفوفه الزنج الذين يطالبون بالاعتراف بالهوية الأفريقية، وهذا التيار له ارتباطات قوية بفرنسا ويعتمد اللغة الفرنسية في خطابه السياسي والإعلامي، وكذلك (التيار القبلي والمناطقي) ويضم العديد من القوى المناطقية كطبقة الحراطين (الرق) والمستقلين من المثقفين واساتذة الجامعات، وهذه النخبة تؤثر في الحياة السياسية الموريتانية ولو بشكل محدود<sup>(48)</sup>.

وبذلك أن الحياة السياسية في موريتانيا تتسم بعد التوازن، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الدولة للقضاء على الطائفية والعنصرية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى التكوين الإثني وهيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، والتي قضت على أية محاولة حقيقية لبناء دولة المواطنة والقانون، وبهذا يصعب تشكل هوية وطنية جامعة في ظل تلك الظروف التي يعاني منها المجتمع الموريتاني، كما أن هيمنة التقاليد الاجتماعية وعدم وجود سلطة تنظيمية تضم كافة النخب السياسية في المجتمع الموريتاني ويخضع لها الجميع بدون استثناء أو تمييز، جعلت من بناء هوية ثقافية واحدة في غاية الصعوبة ومعوق في بناء دولة المواطنة<sup>(49)</sup>.

#### الخاتمة:

موريتانيا بلد عربي إفريقي يؤمن بالدين الإسلامي، ومجتمع متعدد ومتنوع من ناحية الجنس واللون واللغة، فهو بلد متعدد الأعراق والإثنيات، تتعايش فيه أغلبية عربية واضحة وتتشارك اللغة والقيم والعادات والتاريخ، وأقليات زنجية بولارية وتكرورية وولفية لها مميزاتها الخاصة وإن كانت تتقاسم مع مجموع الموريتانيين الدين والبلد والتاريخ والجغرافيا والمصير المشترك، فضلا عن الكثير من القواسم الحضارية الأخرى، وتعاني موريتانيا من الصراع الإثني بين الأقلية الزنجية والأكثرية البيضان العرب، ويعود ذلك النزاع



إلى ما قبل الاستعمار، وتمحور النزاع حول أسم الدولة الرسمية وفرض تعميم اللغة العربية، وشعور الزنوج بالتهميش مما دفع البعض منهم من قادة الجيش إلى قيام انقلاب عسكري عام 1978م ضد الرئيس الدولة آنذاك (معاوية ولد الطايح)، وأن الصراع الاثني في موريتانيا لم يقتصر على الداخل بل أمتد إلى الخارج الدولة عندما نشب خلاف بين موريتانيا والسنغال الأمر الذي بات أن تندلع حرب بين الطرفين لولا المواقف الاقليمية والدولية التي منعت ذلك، وتعاني الأقلية في موريتانيا من ظاهر التهميش والأقصاء السياسي والدستوري ومن ضمنهم الحراطين العرب أي الرقيق، بالرغم من النصوص الدستورية والتشريعات القانونية التي تعتبر جميع المواطنين الموريتانيين من الدرجة الأولى، إلا أن الواقع العملي يؤكد خلاف ذلك، إذ لا زالت المجموعة البيضات العربية هي التي تسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية مما انعكس على مفهوم المواطنة في البلاد، كما أن الوضع الاقتصادي المتردي انعكس على الوضع الاجتماعي بوضوح مما أدى إلى عجز الدولة الموريتانية إلى الآن عن صهر جميع مكونات شعها في لحمة واحدة ونسيج وطني منسجم وحول هوية وطنية جامعة، تحترم حقوق المواطنة الصادقة والصحيحة وتقدر واجها، وبالتالي برزت دعاوى إلى المحاصصة الفئوية والعنصرية والانفصال والتمزيق والتشظير، فضلاً عن مظاهر الانقسام والتفكك.

## قائمة المراجع:

- (1) للمزيد ينظر إلى كل من د. محمد المحجوب ولد بيه، موريتانيا جذور وجسور، انواكشوط، مكتبة القرنين 15/21 للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص35-39. وكذلك فوزان بن عبدالرحمن الفوزان وآخرون، الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (إقليم الصحراء الكبرى)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الطبعة الأولى، 1999، ص540-541، وكذلك محمد يوسف مقلد، موريتانيا الحديثة غابرها-حاضرهما، بيروت، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1960، ص41.
- (2) ينظر إلى كل من د. حماد الله ولد سالم، تاريخ موريتانيا قبل الاحتلال الفرنسي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2017، ص15-16، وكذلك محمد يوسف مقلد، مصدر سبق ذكره، ص46.
- (3) د. أحمد ولد امسيه، الفوارق الاجتماعية في موريتانيا: تجلياتها وسبل القضاء عليها، على موقع أتلانتيك ميديا [www.atlanticmedia.info](http://www.atlanticmedia.info)، آخر تحديث 2015/6/15.
- (4) د. محمد سعيد بن أحمدو، موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي دراسة في إشكالية الهوية السياسية 1960-1993، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2003، ص114-115.
- (5) د. حماد الله ولد سالم، جمهورية الرمال حول أزمة الدولة الوطنية في موريتانيا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2014، ص190.
- (6) د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة الأفريقية، الطبعة الأولى، 1993، ص185-189.
- (7) د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص190.
- (8) أسماء الحسيني، موريتانيا: ثنائية الهوية والانتماء، على موقع الأهرام اليومي [www.aqlame.com](http://www.aqlame.com)، آخر تحديث 2014/3/2.
- (9) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، الجزء الرابع عشر، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1996، ص516.
- (10) د. محمد سعيد بن أحمدو، مصدر سبق ذكره، ص92-93.
- (11) المصدر نفسه، ص99.
- (12) عفاف عباس، الاستعمار الفرنسي في موريتانيا 1903-1960، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر، 2015، ص72-73.
- (13) د. محمد سعيد بن أحمدو، مصدر سبق ذكره، ص100-101.
- (14) د. محمد سعيد بن أحمدو، مصدر سبق ذكره، ص117.
- (15) نقلاً عن أبكر عبد البنات آدم، التنوع الديني والإثني في موريتانيا، دراسات افريقية، مركز البحوث والدراسات الافريقية-جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، العدد53، ص132.
- (16) ينظر إلى كل من د. محمد سعيد بن أحمدو، مصدر سبق ذكره، ص103-104، وكذلك عبدالله باه، تقرير ورشة عمل حول (التنوع والمواطنة في موريتانيا)، جنيف، مؤسسة قرطبة، 2014، ص4.
- (17) ينظر إلى كل من د. محمد سعيد بن أحمدو، مصدر سبق ذكره، ص105. وكذلك عبدالله باه، مصدر سبق ذكره، ص4.
- (18) ينظر إلى كل من د. محمد سعيد بن أحمدو، مصدر سبق ذكره، ص105-106، وكذلك عبدالله باه، مصدر سبق ذكره، ص5.

- (19) د. محمد ولد محمد المختار، إشكاليات الهوية والمواطنة في موريتانيا، المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، على موقع الإلكتروني <http://www.cmesmr.org/index.php/analyses/30-2013-04-22-18-03-26>.
- (20) د. أحمد ولد أمسيه، مصدر سبق ذكره.
- (21) أبكر عبد البنات آدم، مصدر سبق ذكره، ص 134.
- (22) ديباجة والمادة (10)، (20)(21) دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية المصادق عليه في الاستفتاء الشعبي يوم 12 يوليو والصادر بالأمر القانوني رقم (91-022) بتاريخ 20 يوليو 1991 م، الجريدة الرسمية العدد 753، بتاريخ 30 يوليو 1991 م.
- (23) مجموعة مؤلفين، تعليم المواطنة وحقوق الإنسان دليل لشباب موريتانيا، الرياض، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، 2015، ص 103-104.
- (24) المادة (1)، (3) من الدستور الموريتاني الصادر عام 1991 .
- (25) مجموعة مؤلفين، تعليم المواطنة وحقوق الإنسان دليل لشباب موريتانيا، مصدر سبق ذكره، ص 113.
- (26) المادة (3)، (8) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2200 ألف د-2)، المؤرخ في 16 كانون الثاني/ ديسمبر 1966.
- (27) ديباجة والمادة (5)، (1)(23) من الدستور الموريتاني الصادر عام 1991 .
- (28) مجموعة مؤلفين، تعليم المواطنة وحقوق الإنسان دليل لشباب موريتانيا، مصدر سبق ذكره، ص 130.
- (29) المادة (6) من الدستور الموريتاني الصادر عام 1991 .
- (30) مجموعة مؤلفين، تعليم المواطنة وحقوق الإنسان دليل لشباب موريتانيا، مصدر سبق ذكره، ص 150.
- (31) د. ميلود عامر حاج وزهير مزارة، النزاعات الأثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذجاً)، مجلة سرى من رأى، جامعة سامراء، صلاح الدين، المجلد 49، العدد 49، 2017، ص 344.
- (32) ينظر إلى كل من د. ميلود عامر حاج وزهير مزارة، مصدر سبق ذكره، ص 345، وكذلك حماد الله ولد سالم، أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجاً، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 30-31 آذار مارس 2013، ص 26.
- (33) أمانة سلمي، منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل النزاعات الحدودية (النزاع السنغالي الموريتاني أنموذجاً)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 44-45.
- (34) د. ميلود عامر حاج وزهير مزارة، مصدر سبق ذكره، ص 346.
- (35) صحيفة العرب اللندنية، العدد 9907، 2015/5/4.
- (36) د. محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2005، ص 143.
- (37) عبدالله مولود، موريتانيا: ميثاق حقوق الأرقاء يحيي اليوم العالمي لإلغاء الرق ويحتج، القدس العربي، لندن، العدد 9386، 2018/12/4.
- (38) نقلاً عن الحكومة الموريتانية: جهود القضاء على العبودية متواصلة، صحيفة العرب لندنية، العدد 10839، 2017/12/11.
- (39) أحمد ولد أمسيه، مصدر سبق ذكره.
- (40) نقلاً عن عبدالله مولود، موريتانيا: ميثاق حقوق الأرقاء يحيي اليوم العالمي لإلغاء الرق ويحتج، القدس العربي، لندن، العدد 9386، 2018/12/4.

The Global Slavery index, Hope for Children Organization Australia, Australia. 2014,p:68.(41)

(42) عبدالله باه، مصدر سبق ذكره، ص 9.

(43) المصدر نفسه.

(44) د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 192-193.

(\* قوى تحرير الزنوج الافارقة في موريتانيا، أعلنت في عام 1986 م أمام الراي العام الوطني والدولي برنامجها السياسي عبر وثيقة حملت اسم (بيان الزنوج الموريتانيين المضطهدين)، وتميزت الوثيقة بالتطرف والحدة والطرح العنصري، وطالبت بحمل السلاح ومجاهدة العرب الذين تم وصفهم بالمستبدين، وأعلنت بحرب مفتوحة على العنصر العربي (الأجنبي الغريب الوافد على موريتانيا باسم الإسلام) مدعية أنه يمارس اضطهاد الزنوج واستغلالهم، إلا أن هذه الوثيقة لم تجد تجاوبا في أوساط الأقليات الزنوجية المتمسكة بالوحدة الوطنية والتي عاشت دوماً في وئام مع الأكثرية العربية، وأطروحة هذه الحركة تقوم على أن موريتانيا وطن للزنوج والبربر ومحال للعرب داخل هذه الوطن، وقامت هذه الحركة بعدة انقلابات على الرئيس ولد الطابع والتي لم تكلل بالنجاح، للمزيد ينظر إلى . محمد الأمين ولد سيدي باب، مصدر سبق ذكره، ص 151-152، وكذلك حركة أفلام الموريتانية .. من العسكرة إلى السياسية على موقع

الجزيرة <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties> 2016/5/22.

(45) محمود صالح الكروي، ذاكرة الانقلابات العسكرية في موريتانيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 31، تموز 2011، ص 125-126، وكذلك د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 192-193.

(46) محمود صالح الكروي، مصدر سبق ذكره، ص 126.

(47) د. عبدالسلام إبراهيم بغدادي، مصدر سبق ذكره، ص 196.

(48) منى حسين عبيد، موريتانيا بين الاسلام والعلمنة، اوراق دولية، مركز دراسات الدولية جامعة بغداد، العدد 127، تشرين الأول 2003، ص 16.

(49) أبكر عبد البنات آدم، مصدر سبق ذكره، ص 134.